مواراة السوءات من جيوب الآباء والأمهات

حول زيادة الرسوم الدراسية لطلاب القبول العام بجامعة الخرطوم

إعداد: منتصر موسى مساعد

تاريخ النشر: ١٢ / ١٢ / ٢٠٢٢م

يسلّط هذا المقال الضوء على الزيادة الكبيرة في الرسوم الدراسية للطلاب المقبولين بالقبول العام في جامعة الخرطوم للعام الدراسي ٢٠٢٢م-٢٠٢٣م.

و هو وجهة نظر شخصية مدعمة بالحقائق الموضوعية الملموسة و الناتجة من استقراء الواقع و الاحتكاك غير القصير بمكاتب الجامعة وطلابها و إداريها.

في البدء، لن تُخطئ عينُ منصفٍ الأزمة الاقتصادية التي تقاسيها البلاد، و يظهر ذلك في مؤسسات الدولة بجلاء خاصةً التي تعتمد على وزارة المالية في تمويلها و تسييرها دون مصادر أخرى.

جامعة الخرطوم لم تكُن بمنأًى عن هذه الأزمة رغم كونها إحدى أكثر مؤسسات الدولة امتلاكًا للأصول و حينما نذكر الأصول هنا فنحن نقصد الممتلكات التي يمكن الاستثمار فيها أو التي يتوقع أن تكون مصدراً لتمويل الجامعة(مستشفيات- بيوت ضيافة- مزارع- دار نشر- قاعات- مطبعة- كافتيريا و محال تجارية ملحقة بالكليات و المعاهد- أراضٍ

tasees.org info@tasees.org @TaseesCenter
"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

و أوقاف.... إلخ)، و لكنّ تطاول الزمن و الإهمال و ربما الفساد و العجز الإداري و تعاقب الإدارات الناظرة تحت قدميها فقط- أدى لوصول الجامعة لأزمان تستدين فيها من المصارف لتدير شؤونا و تغطي منصرفاتها تارةً، و تمرير بدعة القبول الخاص لدعم الجامعة ماديًا في عهد سابق تارةً أخرى، ثمّ ظهر التوجه الأخير و هو زيادة الرسوم الدراسية للقبول العام بوصفها طريقة سهلة لإنعاش الخزينة و ضخ الأموال و تسيير الأمور.

أعلنت أمانة الشؤون العلمية رسوم القبول العام-**الحكومي**- هذا العام بواقع(٥٥٠) ألف جنيه سوداني (أقصى قيمة تشترك فيها كليتا الهندسة و الطب) و (٢٥٠) ألف جنيه (أقل قيمة تشترك فيها عدد من الكليات) بزيادةٍ بلغت (٩٠٠٪) مقارنةً برسوم العام السابق بالنسبة لكلية الطب على سبيل المثال(كانت في العام السابق ٦١ ألف جنيه).

كلمة «الحكومي» التي ذكرتها في الفقرة الماضية عمدًا للتذكير بماهية و نوعية التعليم الذي تقوم بتقديمه جامعة الخرطوم تاريخيًا، و ذكرتها أيضًا للتنبيه على أنه الوصف الذي لا زالت تطلقه الدولة نفسها ممثلة في وزارة التعليم العالي على هذا النوع من القبول، و لم يصدر أي قرار رسمي من الدولة أو مكتوب من وزارة التعليم العالي أو المالية يفيد بالرفع التام لدعم الحكومة للتعليم العالي فلا زال مترسّخًا في أذهان السودانيين أن اجتهاد أبنائهم و مثابرتهم في المرحلتين الأساسية و الثانوية و تفوقهم و إحرازهم لنسبٍ عالية في امتحان الشهادة السودانية سيؤهلهم للقبول في أعرق الجامعات الحكومية برسومٍ رمزية و قد ظلّ هذا التفاهم بمثابة عقد اجتماعي لا ينبغي فسخه من جانب واحد.

و إن كان ذلك متماشيًا مع العبثية التي تعيشها البلاد مؤخرًا أن تشرع الجامعة في الإذعان و الاستسلام للوضع المفروض دون قرارات رسمية أو سيادية (فمثل هذه القرارات لا تصدر إلا عن برلمانات منتخبة و لم يصدر بالتأكيد هذا القرار عن برلمان ١٩٨٦ م) إلا أنّنا نعايش توجّهًا واضحًا للدولة نحو سياسات التحرير و رفع الدعم عن القطاعات المختلفة و لن يكون التعليم العالي جديرًا بتفكيرٍ طويل و هذا ما حدث ضمنًا و مرّ بإجماعٍ سكوتيّ و مباركةٍ من الدُّمى الإدارية التي ترسلها الحكومات إلى المبنى المطلّ على شارع النيل فنحن نعترض من حيث المبدأ على عدم مناهضة إدارة الجامعة لهذه السياسات غير المعلنة.

معارضة هذه الزيادة واجبٌ تاريخيٌّ و أمانةٌ في عنق كل من دخل إلى هذه الجامعة أو خرج منها مع الأخذ في الاعتبار تحليل دو افعها و أسبابها و النتائج المتوقعة حال مرورها و تطبيقها، و فوق كل ذلك لا بدّ من تقديم بعض الحلول لصانعي القرارحتى لا نكون كمن يضع العربة أمام الحصان، ولهذه المعارضة أركان وفق تحليل أصحاب المصلحة؛ منها ما يلي إدارة الجامعة و علاقتها بالحكومة متمثلةً في وزارتي المالية و التعليم العالي، و منها ما يتعلق بمنهج تسيير الإدارات المختلفة للجامعة و بنية الجامعة، و منها ما يتعلق بعلاقتها مع الطلاب المقبولين حديثًا منهم و القدماء و أجسامهم النقابية الممثلة:

أولًا: الاستسلام لسياسات غير معلنة لرفع الدعم عن التعليم

عدم إصدار الدولة لما يفيد رفع الدعم عن التعليم العالي الحكومي يجعلها موضع مساءلة؛ لا ننكر أنّ الوضع غير طبيعي داخل مؤسسات الدولة مما يجعل الإيفاء بالالتزامات- إن وُجدت- بالغ الصعوبة و التعقيد، و إن كانت الدولة قد أقرّت سياسات البنك الدولي و رفع الدعم عن القطاعات الأساسية فقد فعلت ذلك تدريجيًا على علم و دراية من

إدارة الجامعة، فمن مرحلة الدعم الكامل مقابل التوريد لخزينة الدولة و حتى الوصول لمرحلة الاكتفاء بدعم البند الأول من مرتبات الموظفين فقط- دارت بالتأكيد سجالات و حوارات عرفت فيها إدارات الجامعة المتعاقبة أنّ الدولة رافعةٌ يدها لا محالة، و إذا تجاوزنا تنزّلًا إذعان مديريها لهذه السياسة الرأسمالية -التي لا ينبغي لأكبر صرح تعليمي في البلاد أن يُقرها دون نقاشٍ جادّ يتضمن جميع أصحاب المصلحة و لكن الحكومات كما قلنا تعرف جيّدا من ترسل إلى القصر الطوبيّ المطل على شارع النيل- فماذا أعدّت الجامعة لهذا اليوم؟

لا شيء، سنسيّر الجامعة «رزق اليوم باليوم» بحد الكفاف و إن وجدنا عجزًا في الميزانية أو تعثّرنا في سداد بعض الالتزامات فالحلّ بسيط جدًّا نقيل وكيل الجامعة و نأتي بآخر، هذا ما ظلّت تمارسه جامعة الخرطوم بمختلف مديريها عامًا بعد عام!

ثانياً: الإهمال التام للإصلاح الإداري والتخطيط والاستثمار في الأصول

دون الابتعاد عما أعدّته الجامعة لمواجهة تملّص الحكومة من دعمها أو إدراجها في بنود موازنتها، لا بدّ من لفت نظر الجميع لما تتميّز به جامعة الخرطوم على قريناتها من مؤسسات التعليم العالي (و هذه إجابة مسبقة على الحجة الاعتباطية المتوقعة: كل الجامعات الحكومية رفعت رسومها!)

تمتلك جامعة الخرطوم عددًا هائلاً من الأصول و الاستثمارات و المرافق (ذكرتُ بعضها في الأعلى) التي يمكن في حال إدارتها بصورة مجدية أن تغطي جزءاً كبيراً من موازنة الجامعة و هنا بيت القصيد!

تجاهلت أغلب الإدارات التي عاصرتُها في الجامعة وضع خطة استراتيجية لملف الاستثمار و استغلال موارد الجامعة بالصورة التي تضمن للجامعة اكتفاءً ذاتيًا يغنيها عن التسوّل و التزلّف أو الاعتداء على جيوب الأهالي البسطاء.

حجة الإدارة الحالية للجامعة -و التي ناقشت كبار مسؤوليها بوضوح- في ملف الاستثمار في موارد الجامعة تمثّلت في نقطتين تعيقان التقدّم حسب وصفهم:

أولاهما أنّ ملف الاستثمار يتطلب وجود **مجلس الجامعة** إذ أنه الجسم المخول له البت في شأن المشاريع و العقود الاستثمارية التي تتعلق بأصول الجامعة، و هذا يقودنا مباشرةً لسؤالٍ ثانٍ:

هل أعدّت الهيئة الاستشارية أو الإدارة المالية للجامعة مقترحات و خطط مشاريع جديدة أو حتى تطوير الموجودة أصلًا منها لتُعرض على مجلس الجامعة-عجّل الله فرجه- متى ما وُجد؟

فنحن نعلم أن التخطيط هو دليل الجدية و سائق النهضة، و لكن للأسف لم تكن هنالك إجابة واضحة.

و الثانية أن ملف الاستثمار يتطلب تمويلًا لا يمكن توفيره إلا بزيادة مدخلات الجامعة و ذلك حسب نظرتهم لن يتأتّى إلا بزيادة الرسوم!

إذًا ف» الاستثمار عايز تمويل، و التمويل عند الطلاب، و الطلاب عايزين تمويل عشان يدفعوا الرسوم و التمويل عايز استثمار و الاستثمار عايز تمويل... «

و تبقى الدائرة مغلقة يزيدها إغلاقًا ضعف القدرة و الحنكة الإدارية.

و هل عجزت جامعة الخرطوم التي بها مدرسة علوم إدارية ترفد الشركات و البنوك بالعقول النيرة و كلية اقتصاد و كلية قانون و إدارة مختصة بالاستثمار عن إيجاد سبيل لتمويل استثماراتها و مشاريعها؟

كلا، لكنه غياب الغاية و الهدف و غياب الخطة و نظرة الإداري الكسول الذي لا ترى عيناه أبعد من موطئ قدمه و يتخيّر من الحلول أسهلها و أبعدها عن الاحتكاك مع من أتى به إلى مقعد الإدارة.

فإذا كانت الإدارة تستطيع توفير(٦٠٪) من الجهد الذي قد يبذل لتحريك مواردها أو تنشيط مشاريعها بزيادة(٩٠٠٪) في الرسوم الدراسية فما الذي قد يدفعها لئلا تفعل ذلك و تتمادى مستقبلاً إن لم تجد دون ذلك رادعًا!

فـ« حبّ السلامة يثني همّ صاحبه عن المعالي ويغري المرء بالكسلِ»

و السلامة ليست فقط مجانبة الردى؛ فقد تكون السلامة بقاءً أطول على كرسي، و تجلى ذلك في حكمةٍ سمعتها من أحد أساتذتنا الكرام الذي حدّثني قائلًا:

(إذا كانت غايتك الجلوس على الكرسي فيمكنك البقاء فيه لأعوام، شريطة أن تبقى مسدود الفم وألّا تقوم بفعلٍ حقيقي، أما إن كان الإنجاز هو غايتك فيمكنك أن تنجز ولكن عليك فعل ذلك بسرعة وبضراوة؛ لأنك لن تمكث طويلًا!)

و من وجهة نظري الشخصية، فإن أزمة ملف الاستثمار في موارد الجامعة و عجزها عن تمويل ذاتها- ليست أزمة مادية أو غياب تخطيط فحسب؛ بل ثمّة ثقبٌ أسود سيبتلع كل محاولة للنهوض بهذا الملف! حتى إذا مرّت هذه الزيادة في الرسوم، و أنعشت خزينة الجامعة و سُدّدت ديونها، و خصص جزء منها لملف الاستثمار، فإنها ستكون كصبّ الماء على الغربال؛ فالجامعة ملأى بقصص قضايا الفساد التي لم يتم التحقيق فيها و أفراد كُثُر تدور حولهم الاتهامات داخل الإدارة المالية للجامعة و الهيئات الاستشارية و الهندسية خاصةً حينما يتعلق الأمر بالإنشاءات و العقودات و المرابحات. و الفساد هنا ليس بالضرورة أن يكون اختلاسًا أو رشوة؛ فالكسل و العجز الإداري و انعدام الكفاءة في كثير من المناصب الحساسة، و التعيين بالمحاباة و المجاملة و الولاءات السياسية -أبعد الجامعة عن تميزها التاريخي في الخدمة المدنية و شكّل خصمًا و عائقًا للتقدّم أو حتى الحفاظ على انتاجية الجامعة و لن يفلح حلٌّ يطفئُ النّار و يدفن الرماد دون إصلاح جذري حقيقي في الهياكل المؤسسية للجامعة.

فافتراض أنّ زيادة الرسوم تمهيدٌ لواقع أجمل و خدمات أفضل عبر نهضة في ملف الاستثمار اعتماداً على رسوم القبول افتراضٌ منافٍ للواقع المشاهد فنحن نرى توجّهًا لا تستحي إدارة الجامعة من إخفائه مفاده أنها **ستعتمد على رسوم الطلاب في تسيير أمورها** و هذه هي بعينها مواراة السوءات؛ سوءة الكسل و سوءة العجز و الضعف الإداري الذي ظلت الجامعة غارقة فيه لأعوام بسبب التعيين السياسي لمديرها و طاقمه ليكونوا مجاديف لمن يقود مركب البلاد أنى كانت وجهته! - مواراتها من من جيوب الآباء و الأمهات!

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

ثالثًا: هذه الزيادة عبثيةٌ عشوائيةٌ غير مدروسة بتاتًا

حينما نطلق القرار أنه مدروس أو غير ذلك فإننا نعني خضوعه للتقييم الموضوعي و الذي ينظر للدوافع و العواقب و آليات التنفيذ و مقارنة المكاسب المرجوة بالمضارّ المترتبة، و ثمة أسئلة ينبغي طرحها في هذا السياق:

لماذا زيادة الرسوم الدراسية للعام الدراسي ٢٠٢٢م-٢٠٢٣م ؟

هل ارتفع معدل التضخم و ازدادت أسعار السلع و المواد التسييرية و الموادا لكيميائية و معدات المعامل و الكهرباء و المياه؟

هل نقص عدد الطلاب المقبولين بالتالي قلّت قيمة الأموال التي تدفع لخزينة الجامعة؟

هل طرأ طارئ خلال العام الماضي أدى لابتكار هذه الزيادة؟

هل أغلقت الجامعة أبوابها لانعدام مصاريف التسيير بعد أن تراجعت جزئيًا عن زيادات العام الماضي؟

لماذا كانت الزيادة بهذه النسبة الضخمة(٩٠٠٪) و ما المعايير التي استندت عليها الإدارة في وضع هذه الزيادة التي لا تتناسب إطلاقا حتى مع زيادات الأعوام الماضية و هل هذه المعايير إن وجدت هي معايير منضبطة صادرة من مختصين ملمّين بالواقع الاقتصادي و الاجتماعي بالجامعة؟

بعد إجابة معظم هذه الأسئلة بالنفي، نجد أنفسنا مصدومين بحقيقة أنّ فرْض الإدارةِ لهذه الرسوم كان عبثيًا لأبعد الحدود حيث قامت بحساب احتياجات و منصرفات كل كلية من كليات الجامعة خلال العام الدراسي ثم قسمت هذا المبلغ على عدد الطلاب المقبولين للكلية لتحصل على الرسوم الدراسية، هل رأيتم عبثًا يضارع هذا؟

و هذا ما ظلّ مسؤولو الجامعة يكررونه مراراً في النقاشات حول الرسوم الدراسية فقد ظلّوا يباغتون الطلاب بسؤال: (إنت عارف إنت بتكلف الجامعة كم، و إنت بتدفع كم؟) هذه العقلية التي يستخدمها مربو الخراف البلدية في البطانة بحساب تكلفة (العلوقة) و إضافته لتعيين سعر الخروف الواحد.

و لو أنّ الأمر استقرّ على هذا المعيار التجاري الصّرف في حساب الرسوم الدراسية لكان معيارًا منضبطًا يدفع فيه الطالب مقابل الأرض التي يمشي عليها و المرات التي يستخدم فيها مراحيض الجامعة، و يدفع- إن كان في كليةٍ تطبيقية- مقابل مواد المعامل التي يستهلكها، لكنّ الحقيقة غير هذا؛ فحتى في كلية نظرية بحتة مثل كلية القانون تجد الرسوم الدراسية لطلاب القبول العام فيها تتفوق على كلية العلوم و كلية علوم المختبرات الطبية! مما يكشف ازدواجية المعايير من جهة، و يكشف أن الطالب المقبول هذا العام سيدفع مقابل دراسته و مقابل دراسة زملائه الذين سبقوه و منعتهم حصون لائحة الرسوم من بطش الجامعة المادي (فلائحة الرسوم في التعليم العالي و الجامعة تمنع تغيير رسوم السنة الدراسية الأولى للطالب في السنوات التالية).

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

رابعًا: الفوقية و الإنفراد بالقرار وضعف تواصل الإدارة مع أصحاب المصلحة

لم توضح الإدارة كذلك كُنه هذه الزيادة، و ما إذا كانت طارئة حادثة مؤقتةً ستزول بزوال ظروف معينة أم أنها توجّه مستقبلي ستعتمده بتسيير أمورها، وقد ظلّ هذا النهج ملازمًا لها بدايةً بزيادة رسوم استخراج الشهادات و الزيادة السنوية في الرسوم الدراسية و يبدو أنه سيستمر حتى الوصول إلى تساوي مقاعد القبول الخاص و العام.

في هذا المحور بالذات، تقدّمنا بطلبٍ في اجتماعٍ عقدته اللجنة التنفيذية لرابطة رابطة طلاب كلية الطب جامعة الخرطوم بحضور اللجنة التنفيذية المنتهية دورتها مطلع أكتوبر الماضي مع مدير الجامعة- تقدّمنا بمقترح لإقامة **ورشة تنظمها الإدارة المالية للجامعة و الهيئة الاستشارية تدعو إليها الأجسام الطلابية و النقابية بالجامعة لمناقشة تأثير الأزمة الاقتصادية على الجامعة و وضع الجامعة المالي و سياسة فرض الرسوم و آلية زيادتها**، التي كنا مقرين بضرورة حدوثها بحكم الوضع القائم، و لكن كان مطلبنا توضيح آلية الزيادة و الهدف المرجو منها و سبل تحقيقه، و امتداد هذا الوضع الاقتصادي الحرج و مآلاته، و خطة الجامعة لتجاوزه، في بادرة تشير إلى رغبة الطلاب في الفعل الحقيقي و معاونة الإدارة لتجاوز التعثر المالي للجامعة فلا ينكر أحدٌ أن الجامعة تعاني بنيويًا و أكاديميًا و اجتماعيًا بسبب تعثر خزينتها في دعم احتياجاتها، و قد رحب جميع حضور الاجتماع بمن فيهم مدير الجامعة و نائبه و وكيل الجامعة بمقترح الورشة و تعهدوا بإقامتها في أقرب فرصة و لكنّ «أقرب فرصة» لم تحن بعد!.

خامسًا: الزيادة أهملت أوضاع الطلاب المقبولين و ذويهم

تبرير هذه الزيادة بالوضع الاقتصادي ويكأنّ طاحونة الوضع الاقتصادي قد استثنت المجتمع السوداني و أسر الطلاب و التقمت إدارة جامعة الخرطوم دون غيرها- تبريرٌ مُنبتٌّ عن الواقع و ناتج عن جهل الإدارة بالتركيبة المجتمعية و الطبقات التي تدخل الجامعة.

جامعة الخرطوم- و إن كان بعض طلابها يقودون سيارات فارهة- فهي «جامعة الغُبُش» و النجباء من أبناء السودان و أوائل الشهادة السودانية و الذين لم تعفهم و ذويهم هذه الظروف الاقتصادية الطاحنة؛ فقد بلغ عدد الطلاب المعسرين في كلية الطب حسب الإحصائيات الأخيرة و بإقرار عميد الكلية ما يزيد عن ثلث الطلاب، و في الكلية ما يزيد عن (١٢٠ طالبًا) يهدّد وضعه المعيشي الصعب استمراره في الدراسة و منهم من يعيد السنة تلو الأخرى و منهم من يعمل في الأسواق في مهنٍ هامشية ليضمن لقمة العيش ناهيك عن رسومٍ دراسية فلكية!

هذا و كلية الطب هي الكلية التي تنظر إليها إدارة الجامعة نظرة المزارع للبقرة الحلوب بوصفها أغنى كليات الجامعة، و لكن نستطيع تفهّم تجاهل الإدارة لهذا العامل المهم في فرضها للرسوم إذ أنّ الإدارة- صدّق أو لا تصدّق- لا تعلم شيئًا عن هذه الإحصائيات التي أذكرها عن كلية الطبّ مثلًا، و لا تأبه لها أصلا بل تقوم رابطة الطلاب بالتعاون مع الخريجين و الخيرين و بعض إداريي الكلية بجهود فردية تكافلية بسد هذه الفجوة الهائلة التي تخلّفها مثل هذه القرارات الهوجاء.

فإن كان المعيار الذي قُبل الطلاب بناءً عليه هذا العام هو النسبة في امتحان الشهادة السودانية و ليس معدّل الدخل الشهري لولي الأمر فلا أظنّ أن هذه الإحصاءات ستتغيّر للأفضل.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

أوضح مدير الجامعة- بالتعاون مع عميد شؤون الطلاب- أنه لن يحرم طالبًا مقبولًا للجامعة من الالتحاق بها بسبب عقبةٍ مادية، و هذا إحساس رائع منه و احتياطٌ ممتاز، لكنه يبقى في خانة الوعد غير النافذ غير مأمون النفاذ خاصّة و أن عمادة شؤون الطلاب بهيكلتها المترهلة و مكاتبها التي أكل عليها الدهرُ و شرب لا تمتلكُ آليةً واضحةً لعملية الإعفاء هذه، و هل حاك في أذهانهم للحظةٍ **أن طالباً من كسلا أو الفاشر أو الروصيرص لن يبدأ إجراءات التسجيل أصلًا بسبب هذه الرسوم الهائلة** و سيقدم استقالته من الجامعة التي ظلّت حلمًا له و لعائلته بسببها.

هذا إن غضضنا الطرف عن سؤال يطرحه الطالب المتفوّق في الشهادة السودانية: لماذا تمنّ علي إدارة الجامعة **بحقٍّ أصيل**، فيتسول والدي الإعفاء و التخفيض و التقسيط من إدارة الجامعة مكرمةً و أنا الذي أهّلتني للجامعة نسبتي و مذاكرتي و اجتهدي؟

مما ذُكر سابقًا أرى بأن هذه الزيادة المخترعة من إدارة الجامعة ما هي إلا مداواةٌ للحرقِ بالكيّ و قفزٌ لواقع مجهول و فتح لسلسلة من القرارات الجبائية التي ستسعى لاستبدال الجهد الإداري بالمال بدافع الكسل عن التحرّك الجاد و التخطيط و ربما المطالبة بالدعم من الجهات العليا بالدولة.

ما الحلّ إذًا؟

أولا: على إدارة الجامعة التراجع فوراً عن هذه الزيادة العبثية التجارية

قد تكون زيادة بنسبة ١٠٠٪(حد أقصى للرسوم) مقبولةً و عادلةً بشرط أن تعتبر طارئة و معالجة لمشكلة قابلة للحل مع مكاشفة الأجسام الممثلة للطلاب بآليات الحلّ و خطواته و إشراك الطلاب فيه.

كما أرى بأمانة أنه لا غضاضة في زيادة رسوم القبول الخاص الذي أعارضه من حيث الأساس و المبدأ فهو قائمٌ على حرمان مستحقٍّ لصالح آخر أقل استحقًا لكنه يستطيع دفع المال، فإذا كان لا بد من التعامل معه بسياسة الأمر الواقع فلينصب عليه جامّ (سَعَر) إدارة الجامعة، فما دمت حارمًا طالبًا أحرز نسبةً تؤهله لدخول جامعة الخرطوم لصالح طالب يستطيع دفع المال و الدخول بنسبةٍ أقل فليكن المالُ إذاً مزيداً من المال.

و ينبغي للجامعة تخصيص نسبة لا تقل عن ثلث عائدات مقاعد القبول الخاص للكليات، **فسياسة الجامعة الحالية قائمة على حرمان الكليات من عائدات القبول الخاص و إعطائها فقط عائدات مقاعد القبول العام، مما يجعل إدارات الكليات أكثر طمعًا و انفتاحًا نحو الإثقال على طلاب القبول العام.**

و ربما عليها أيضًا مراجعة لائحة الرسوم التي تمنع حتى زيادةً طفيفةً معقولةً في رسوم الطلاب الموجودين في الجامعة مما يجعل عبء سدّ الفجوة الاقتصادية واقعًا على دفعة واحدة من المقبولين حديثًا.

ثانياً: يجب أن تتحرك إدارة الجامعة تحرّكًا جادّاً على ثلاثة مستويات :

أ- محاولة استبقاء و استرجاع دعم الدولة للمؤسسة التعليمية الأعرق و الأهم في السودان و التي تمثل أكبر استثمار في الرصيد البشري في السودان فمن غيرها يستحق دعم الدولة!

و هذه ليست مزايدةً أو إحساسًا بالتميّز الزائف، لكن للجامعة الحقّ في الاستفادة من رصيدها التاريخي و الاجتماعي و السياسي داخل الدولة السودانية؛ فلطالما كان استقرار جامعة الخرطوم مؤشّرًا على استقرار البلاد و العكس صحيح، و هذا الأمر يتطلب إدارةً محنكة عالمة بالقوة الكامنة في الجامعة و ذات قدرات تفاوضية جيّدة.

ب- التخطيط الواضح لملف الاستثمار و البداية الجادة للإصلاح الهيكلي و الإداري داخل مكاتب الجامعة خاصة المتعلق منها بالتصرف في أموال الجامعة و مشاريعها و لا ننسى كذلك المسارعة في تكوين و اعتماد مجلس الجامعة من وزارة التعليم العالي.

ج- ج- البحث عن شراكات ذكية لتنشيط مشاريع و موارد و استثمارات الجامعة و إحياء البقاع الخاملة بتوقيع عقود إنشاء أو شراكات طويلة الأمد مع رجال أعمال أو شركات وطنية أو أجنبية بشروط منصفة و صفقات شفافة.

أخيراً أعيد ما استهلت به أن معارضة هذه الزيادة واجبٌ تاريخيٌّ و أمانةٌ في عنق كل من دخل إلى هذه الجامعة أو خرج منها لكل ما أسهبت في ذكره من أسبابٍ و تحليلات للقرار و تبعاته الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية.

و أسأل الله بلوغ المقصد.